

## المحاضرة الخامسة:

### الجدل الثقافي:

قبل الحديث عن الجدل الثقافي لا بد من الإشارة إلى أن الثقافة العربية لم تحظ باهتمام أهل العلم والسياسة، لاسيما أن جهات الاختصاص لم تضعها حتى هذه اللحظة، الموضوع الذي تستحقه في سياق معركة الحضارة. كما أن تلك الجهات لم تنظر إليها بعين منهجية من حيث تأثيرها في الشخصية، ولم تول أي اهتمام إلى الأمن الثقافي باعتباره أحد أهم عوامل الأمن القومي، وقد تمت خطوات عدة في هذا المنحنى مثل تصدى بعض العاملين في الحقل الثقافي لشرح الثقافة وخصائصها وآلياتها داخل البناء الاجتماعي. وتقسيم النمط الثقافي حسب الجهات والمناطق التي يتواجد فيها، إضافة إلى استحداث الأسماء والمصطلحات التي تغطي العناصر المادية والاجتماعية والفكرية التي تتكون منها الثقافة مراعية طابع الوحدة والتنوع في الثقافة. وكذلك استحداث المفاهيم التي تخص جيلة الثقافة مثل: "العنصر الثقافي" أو "السمة الثقافية". ويطلق على آلية الثقافة في اكتساب عنصر جديد، وتخليها عن عنصر قديم بـ "حركة الثقافة".

كما اعتبرت قدرة الثقافة على التخلي والاكْتساب بناء على عناصرها بـ "الحيوية الثقافية".

واعتبر العلم الأنثروبولوجي أن تجديد الثقافة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "عمليات التخلي والاكْتساب". كما أن تقويم الثقافة من حيث اعتبارها ثقافة غازية أو مغزوة. حيوية أو تقليدية يتم على أساس قدرة تلك العمليات في المحافظة على الهوية القومية وتطوير معالمها حسب حاجات العصر وتحدياته.

ومضى العلم الأنثروبولوجي نحو مهام أخرى مثل تقسيمه إلى حزمة كبيرة من الأنشطة الفكرية والمادية. وحصر هذه الأنشطة بأنماط محلية وقومية وعالمية. وارتأى أن كل ثقافة تقسم إلى مجموعة من "المناطق الثقافية مثل "الثقافة القروية" و "الثقافة الحضرية"..الخ. ثم أطلق على المستويات التي توزع فيها الثقافة بالأنساق الثقافية مثل "نسق القيم" و"المأكل والمشرب، ونسق العادات والتقاليد". واكتشف العلم الأنثروبولوجي أن كل نسق له نظامه ووظائفه التي يمارسها داخل النمط الثقافي العام. وأن بين هذه الوظائف الكثير من الاعتمادات المتبادلة. فالتحية، على سبيل المثال، بوصفها عنصرا ثقافيا مركبا تساند مع عناصر ثقافية أخرى حتى تتمكن من القيام بدورها الوظيفي، وثمة محددات ثقافية اجتماعية تبين قيمتها في سلم القيم مثل المبادرة في التحية من قبل الصغير للكبير، والماشي للجالس، والملاحظ أن الاعتمادات المتبادلة والتساند بين العناصر الثقافية تشكل ما يسمى "بالنسيج الثقافي" وكل نسيج له وحدته وتناقضاته، وله أيضا تنوعاته. ففي داخل القيم العشائرية تنمو القيم القانونية. وإلى جانب الأفكار السليمة توجد الأفكار الخاطئة، وإلى جانب الحق يوجد الباطل. وتتحد هذه القيم أو تتصارع حتى تصل الثقافة إلى درجة تقدر فيها أن تتخلى عن قيمة قديمة لصالح قيمة جديدة. ومن المهم القول أن هذه القدرة قد تكون ضعيفة في بعض الأحيان، وقوية في أحيان أخرى. فإذا كانت ضعيفة فإن القيم التي تخلت عنها الثقافة لا يعني أبدا أنها قد فقدت وظائفها داخل النمط الثقافي، وهذا معناه أن التخلي في حقيقته لم ينجز بشكل نهائي. لهذا، قد تعود هذه القيم إلى ممارسة دورها من جديد، عندما تتوفر لها الظروف الاجتماعية المناسبة.

وبما أن الفرد لا يعيش، بمعزل عن ثقافته، وأن له علاقة جدلية معها يؤثر فيها ويتأثر بها، كما سنرى بعد قليل، فإن تلك التناقضات داخل العناصر الثقافية تجد صداها وتأثيرها داخل عقليات الأفراد والجماعات، وتعكس نفسها في سلوكهم اليومي

فالابن الذي اعتاد على الإهانة في بيته يجد صعوبة بالغة في احترام إخوته أو أقاربه إذا شعر بتفوقه عليهم ماديا ومعنويا وجسديا، والرجل الذي آمن أن شرف الفتاة في عفافها يصعب عليه أن يقبل لابنته ممارسة الجنس مع زميلها في المدرسة دون عقد زواج شرعي، والحزب الذي يربي أفرادَه على قيم المناصرة واتجاهات التعصب يجد صعوبة بالغة في قبول التعددية السياسية وانتقال السلطة سلميا.

وقد تلجأ بعض الثقافات إلى حل الصراع بين عناصرها الثقافية عن طريق التعادل الوظيفي بين جملة من العناصر الثقافية القديمة والجديدة، وهذا النمط من التعادل يجد نفسه داخل شخصيات الأفراد بناء على العلاقة الجدلية بين الثقافة والشخصية. فإذا كانت العناصر الثقافية من طبيعة واحدة فكريا وعقائديا وقيمة، فإن هذا التعادل يظهر على شكل سلوك عادي وسليم، إما إذا كانت العناصر المتعادلة من طبيعة ثقافية غير واحدة على شكل ازدواج ثقافي. والذي يمكن تسميته عادة بالنفاق الاجتماعي، والانتهازية، والشطارة أو تشكيل سلوك تلفيقي مثل الادعاء بالإلحاد والأيمان معا. والانتماء القطري والقومي، والانحياز للعدل والظلم الاجتماعي، والقانون والمحسوبية.. الخ. ومن المناسب القول أن الأنماط السابقة من المعاشية بين العناصر الثقافية لا تنعت به ثقافة معينة وإنما في حقيقتها تمثل حالة ثقافية موجودة في كل الثقافات. كل ثقافة حسب ظروفها وتجربتها. ولكن نسبتها مختلفة من ثقافة إلى ثقافة أخرى. فالثقافات في المجتمعات المتقدمة لا توفر الظروف لذلك النمط من التعايش السلبي. ويقل فيها كثيرا الازدواج الثقافي. والملاحظ أن قوانين الثقافة واحدة في كل المجتمعات، غير أن لكل قانون آلياته المرهونة عادة بظروف المجتمع الحضارية وطابع سياسة الثقافة وكنهها فيه.

ونزعم أن للثقافة ثلاثة قوانين:

- قانون انتقال الثقافة من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل.

-قانون الانتشار الثقافي إما من منطقة إلى أخرى "داخلي"، أو من أمة إلى أخرى "خارجي".

- قانون التخلي والاكْتساب.

والجدير بالذكر أنه قد تم شرح آليات القانون الأول والثاني بشكل موجز، وسنعمل على شرح القانون الثالث.

تميزت الثقافات قديما وحديثا بعمليات التخلي والاكْتساب. وكانت هذه العمليات محكومة دائما وأبدا بالظروف الحضارية لكل أمة. فكلما أحرزت الأمة تقدمها واستقلالها الحضاري تمكنت من القيام بعمليات التخلي والاكْتساب وفق نواميسها الداخلية وحسب حاجاتها وقدراتها. ويقترن عمق تلك العمليات بمستوى التحولات الاجتماعية التي تتم داخل البناء الاجتماعي، تتم وفق حاجات المجتمع، وتتوافق مع إمكاناته، كانت عمليات التخلي والاكْتساب متلائمة مع معطياتها الاجتماعية، متوازنة مع الأبعاد الاجتماعية والحضارية التي تذهب إليها التحولات الاجتماعية. فإذا وصل المجتمع، على سبيل المال، إلى مستوى من التطور يملئ إلغاء بعض أشكال الملكية وإضافة أشكال جديدة، فإن الثقافة ستعمل على ابتكار عناصر ثقافية جديدة تواكب الملكية الجديدة وتلائمها. وهذه الإضافات الثقافية لا تقتصر على عنصر الملكية فقط، بل تمتد إلى عناصر ثقافية كثيرة، فيها المادي والمعنوي، ومنها الأخلاقي بشكل يتجانس فيه الإلغاء والاكْتساب مع تطور الأفكار ودرجة الوعي الاجتماعي الذي وصل إليه المجتمع، ومع منظومة الأفكار التي تشكل فلسفة للثقافة.

وما يجب التأكيد عليه أن عملية الاتصال الثقافي لها تأثيرها المباشر على عمليات التخلي والاكْتساب، فعندما يتم الاتصال بين ثقافة تعتمد على طبع الكتب على آلات إلكترونية كوسائل طباعة أكثر تطورا من الآلات السابقة، وتقوم بإنتاج أعداد من النسخ لا توازيها فيها الوسائل القديمة في المطابع التي تملكها أو تستخدمها ثقافة أخرى، فإن الثقافة التي لا تملك الآلة الجديدة تلجا تدريجيا إلى التخلي عن الآلات القديمة، واكتساب الآلة الجديدة. ولا شك أن هذا المثال يمكن جعله نموذجا لعمليات ثقافية متباينة في مضمونها وكما يمكن تعميمه على العناصر الثقافية مثل الزي، وطرائق كتابة القصة، ومدارس النقد ووجبات الطعام، ووسائل الركوب. والنوم والترفيه، وطرائق حسابية وجبرية وفيزيائية، وقياسات منطقية.

على هذا الأساس فالثقافات تقوم بعمليات التخلي والاكْتساب دون توقف. وأن هذه العمليات تشكل بالنسبة لثقافات العالم قانونها الذي يحكم الثقافة ويقودها.